المطمور

لآلئ مدفونة وأوراق مفقودة

تقييد

معاذ بن محمد القعود

غفر الله له ولوالديه وأهله وأصحابه والمسلمين

الجزء الثاني

مخبآت الإبانة لأبي نصر السِّجزي

بسم الله الرحمن الرحيم

وصف الكتاب

الحمد لله على نعمة العلم وأهله، وبعد:

ف «الإبانة» لأبي نصر السِّجزي، كتابٌ جليلٌ في الانتصار للسنة، وبيانِ مذاهبِ السلفِ الصالحِ في القرآن، وإزالة شُبهِ الزائغين بواضحِ البرهان. جمع بين طريقةِ كتب الرواية ومسالكِ الردِّ والحِجاج، زاخرٌ بالقواعد والأصول، حافلٌ بالفوائد والنوادر؛ معرفتها تساوي رحلة.

كان كنزًا مدفونًا في طيِّ الخفاء، حتى قيَّض الله سبحانه من أبرزه للناس، فنُشر في شوال سنة سبعٍ وأربعين وأربع مئة بعد الألف، فبارك الله يدًا أظهرت عيونَ علمٍ طُمست، واستخرجت آبارَ علمٍ طُمِرت، وكشفت ذخائرَ تراثٍ دُفنت.

فليُحيِ المسلمون ما اندثر من العلم.

وبعد: فجمعتُ من مُخبآت «الإبانة» نوادرَ، لتتعلقَ به النفسُ، وتستنهضَ إلى النظر فيه.

الصناعة

أحكمَ صناعةَ العلم، وتكلم في علوم الشريعة، وأصولُ العقائد عمدةُ الكتابِ ومادتُه، وتناولَ مسائل حسانٍ تتصل بأحكام القرآن والمصاحف.

نقد الأخبار

تفنن في نقد الأحاديث، فبين الغريبَ من المشهور، والصحيحَ من الضعيف، وميّز مخارجَ السنن، وذكر وجوهَ الاختلاف، وفرح بالعالي، واستخرج على الصحيحين.

وأكثر من وصف الغرابة والحُسن. فقال مرةً: «غريبٌ، وهو حسنٌ عالٍ». ومرة: «غريبٌ جدًا إسنادًا **ومتنًا**». ومرةً: «حسن جدًا عزيزُ الوجود بهذا الإسناد». ومرة: «غريب، وفيه إرسال». ومرة: «حسن غريب بصريُّ الطريق». ومرة: «شاميُّ الدار غريبٌ حسن». ومرة:

«غريب جدًا لا أذكره إلا من هذا الوجه». ومرة: «وغريبُ المتن والإسناد حسنٌ». ومرة: «وهذا غريب من هذا الطّريق، وهي **ترجمةٌ عزيزة**: أسلم، عن أبي هريرة». ومرة: «بصري الطريق في الأصل **إن كان محفوظًا** كما قلنا؛ لأن عداد بهز في البصريين، ولكن مخرجه من خرسان؛ لأن أبا عصمة مروزي فقيه، وهو الذي أغرب به عن بهز». ومرة: «وهذا حديث حسن غريب، مدنيّ الإسناد، أغربَ به موسى بن يعقوب الزَّمَعي، عن أبي حازم سلمة بن دينار الزّاهد، عن عامر بن عبد الله».

ومرة: «وهذا غريب أيضا، ورواته مشاهير مقبولون، وهو **لاحقٌ برَسْم مُسلِمٍ** فإنّه قد أخرج لأبي عمّار شدّاد عن أبي أسماء عن ثوبان حديثًا غير هذا».

وهو عارفٌ بالغريب وقول الناس فيه، فيقول: «لم يروه غيرُ القاسم عن أبي نَضْرَة فيما قيل، والله أعلم».

ولم يغفل الكلام على الأسانيد الصحاح، قال مرة: «عالٍ حسنٌ صحيح بالاتفاق». ومرة: «ومخرجه حسن صحيح الإسناد، ومخرجه من الشام». ويُبين حفظ الإسناد، قال: «صحيح الإسناد محفوظ، ولم يخرجوه من هذا الطريق». ومرة ذكر حديثًا رواه مسلم من طريق جرير بن عبد الحميد، عن الأعمش، ثم قال: «وهو من رواية معمر، عن الأعمش حسن محفوظ».

ومرة: «وهذا حديث جليل بصريّ الطّريق. وهو من «سؤالات أهل العراق»».

ويعنى بأحاديث الصحيحين ورواتِها، ويبين طرائق إخراجِهما.

وحكم على رجال في أثناء الإسناد وبعده. وفائدتُه حكمُه على رواةٍ ندرَ القول فيهم من طبقة شيوخه وأشياخهم. وحوى فوائد في أحوال الرواة، قال مرة: «ويزيد بن الأخنس من المقلين».

ولعلَّ رجلًا حسن الأخذ يؤثر النظرَ في هذا العلم، **فيؤلفَ في صناعة أبي نصر في الأخبار** واقتداره عليها، ويسبرَ حدود أحكامه، ويقارنَ بينها، وليتوخ بلوغ التجويد والغاية.

الموارد

أبو سعيد الماليني

كان حفيًّا بشيخه الحافظ أبي سعيد الماليني. وروى سؤالاته، وسمع منه الحديث المسلسل بوضع اليد على الكتف:

(حدثنا به أبو سعد الماليني الحافظ في بيتي ويده على وكتفي ...، وهذا حدثني به أبو سعد **بعد سؤال واحتشام**، فإنه كان خصَّ به صاحبًا له سافر معه وخدمه سنين يقال: له مُبادِرٌ الرَّقِّي، وكان ذاك يحدِّث به في البلاد على ما قالا لي جميعًا عن الشيخ أبي سعد، فيقول: حدّثنا أحمد بن إبراهيم السّائح، والشّيخ ربّما كان جالسًا معه ولا يَدري أنّه هو السّائح)[1].

إثبات النسبة

نقل من كتاب «الانتصار» لأبي بكر الباقلاني قولًا، رأيناه في النسخة المشهورة بين الناس، وهذا يثبت صحة نسبته إليه.

سماعات الكتب

كتب الرواية

وسمع كثيرًا من كتب السنن والمسانيد والأجزاء، وكتب التفاسير واللغة.

وأخرج أحاديث «الموطأ» من روايات متعددة. وأكثر من تخريج أحاديثه على الصحيحين، وقد يذكر من أخرجها من أصحاب السنن كأبي داود والترمذي.

وروى مصنفات أبي عبيد القاسم بن سلام، وتفسير سُنيد بن داود، و«معاني القرآن» للفراء.

---

(١) (٢/٢٢٩ - ٢٣١).

رواية سنن أبي داود

وري سنن أبي داود من طريق أبي سعيد أحمد بن محمّد بن زياد البصري المعروف بابن الأعرابي. وفي موضع عن محمد بن أحمد بن عمرو، وفي آخر عن محمّد بن بكر التّمّار.

رواية سنن النسائي

وقع له كتاب النسائي من رواية: محمد بن عبد الله بن زكريّا، والحسن بن رَشِيقٍ، وعبد الرّحمن بن إسماعيل العَرُوضي، وحمزة بن محمد الكناني الحافظ، ومحمّد بن القاسم بن عبد الرّحمن، محمّد بن عبد الله النّيسابوري.

وروى من طريق الحسن بن رَشِيقٍ بانتقاء ابن منده حديثًا عن النسائي.

وأخرج من حديث النسائي ما لم أقف عليه في سننه.

وروى كتاب ابن أبي شيبة من طريق ابن رشيق محدث مصر، عن أبي العلاء محمد بن جعفر الوكيعي. وهذا مخرجه لكتاب «المصنف» أو «المسند».

والمصنف الذي بين أيدينا من رواية بقي بن مخلد، وأما المسند فوصل إلينا من رواية عمر بن حفص، ومحمد بن وضاح القرطبي، وطريق المغاربة وقع لابن حجر. وله رواية أخرى من طريق الحسن بن سفيان وهي رواية المشارقة ذكرها ابن حجر.

نوارد الكتب

وقع له كتاب عليّ بن مَعْبَد بن شدّاد المصري من رواية: أحمد بن عبد الله الكِنْدي، ويحيى بن عثمان.

وروى مسائل أحمد بن أَصْرَم بن خزيمة التي سأل عنها أحمد بن حنبل.

وقال: «أخبرنا عبد الرّحمن بن عمر بن محمّد من أصله العتيق».

وقال: «أخبرنا عبد الجبّار بن أحمد بن عمر المقرئ في «كتاب الانتصار»».

وقال: «وذكر أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن محمّد الحافظ في «فضائل الشّافعي»، وأجاز لي روايته عنه مشافهة».

وأشار إلى كتاب «نزول القرآن» لعلي بن المديني، ويُعد في الأوائل.

١٤٤٧/١٠/٢٥

الأخبار والحكايات

العلم

نور القرآن

(ولمّا كنّا في ذِكر من حفظ القرآن وجمعه أردنا أن نورد ما يستعان به على حفظه وبالله التّوفيق.

أخبرنا أحمد بن محمّد بن القاسم، قال: أخبرنا أحمد بن الحسن بن إسحاق، قال: حدّثنا يحيى بن عثمان، قال: حدّثنا حسّان بن عبد الله الكِنْدي إملاءً من حفظه، قال: حدّثنا خلاد بن سليمان الحضرمي، عن دَرّاجٍ أبي السَّمْح قال:

«كنّا معشر التّابعين إذا سمعنا بالرجل قد حفظ القرآن **حَجَجْنا إليه حتى ننظر إلى وجهه**»)[1].

رفع القرآن

(وقد سمعتُ أبا محمّد إسماعيل بن عمرو بن إسماعيل المقرئ غير مرّة يقول: سمعتُ الشّيخ أبا الطّيّب العبّاس بن أحمد بن بنت الشّافعي يقول: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ المُزَني يقول:

«كان في جواري شيخ صالح وعنده جارية سيّئة الخلق، فجرى بينهما كلام في بعض الأيّام والمصحفُ بين يدي الشّيخ، فأخذته الجارية في حال غيظها ورَمَتْه في الخلاء، فورد على

(١) (١٥٢/٣).

الشّيخ أمر عظيم، ووجّه في الحال من دعا الكَنّاسَ ففتح الخلاء ونزل وأخرج المصحف، **فإذا هو ورق لا كتابة فيه، قد رفع الله سبحانه القرآن منه قبل حصوله في الخلاء**»)[١].

نزع القرآن من الصدور

(وأخبرنا أبو الحسن الخصيب بن أبي بكر بن محمّد ابن الخَصِيب، قال: حدّثنا أبي إملاءً، قال: سمعتُ عبد الله بن العبّاس الطّيالسي يقول: سمعتُ بُنْدار بن بشّار يقول: «كان لنا هاهنا جار ضرير، وكان قد قرأ على يعقوب الحضرمي، وكان من أحسن النّاس صوتًا بالقرآن، فأحدث القول بخَلق القرآن، فناظره بعض أصحابنا ليرجع، فقال: إن لم يكن القرآن مخلوقًا، فمحا الله كلَّ آيةٍ في صدره.

فلما كان الغد اجتمع الغلمان يقرءون عليه، فجعل يقول: ما أدري ما تقولون، **أصبحتُ ليس في قلبي من كتاب الله حرف واحد**»)[٢].

أول من جهر بالقرآن

(أخبرنا أحمد بن إبراهيم المكّي، قال: أخبرنا محمّد بن الرّبيع، قال: حدّثنا محمّد بن عُزَيْز، قال: حدّثني سلامة بن رَوحٍ، عن عُقَيْل، عن ابن شهاب:

«أنَّه بلغه أنّ أول من جهر بالقرآن عبد الله بن مسعود، وأوّل من جمع القرآنَ أبو بكر الصِّدِّيق»)[٣].

---

(١) (٣٩/٣).

(٢) (٣٢٤/٢، ٣٢٥). كذا وقع، وإما أن يكون على الدعاء: «إن لم يكن القرآن مخلوقًا، فمحا الله كلَّ آيةٍ في صدري». أو على الخبر: «لم يكن القرآن مخلوقًا. فمحا الله كلَّ آيةٍ في صدره». والأول أوفق للسياق.

(٣) (١٨٢/٤).

التفسير

(أخبرنا محمّد بن الفضل المؤذِّن أبو عليٍّ، قال: حدّثنا علي بن جعفر الفِريابي، قال: حدثنا محمد بن الفضل بن سلمة، قال: حدّثنا ابن الحِمّاني، قال: حدثنا جعفر بن سليمان، عن عبد الصمد بن مَعقِلٍ قال:

«سمعتُ عمّي وهب بن منبِّه يقول في قوله عز وجل: ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ۝١٥ كِرَامٍ بَرَرَةٍ ۝١٦﴾ [عَبَس: ١٥ - ١٦] قال: أصحاب النبيّ صلى الله عليه وسلم».

أخبرنا أحمد بن محمّد بن القاسم، قال: حدثنا محمد بن أحمد الذُّهلي إملاءً، قال: حدّثنا أبو بكر أحمد بن عمرو القَطِراني، قال: حدثنا الصَّلْت بن مسعود، قال: حدثنا جعفر بن سليمان، قال: حدثنا عبد الصمد بن مَعقِلٍ قال:

سمعتُ عمّي وهب بن منبِّه يقول في قوله ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ۝١٥ كِرَامٍ بَرَرَةٍ ۝١٦﴾ قال: المسلمون أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم»)[١].

تحرير الشافعي لمصنفاته

(وهذا الشّافعي - وهو أحد الأئمّة - يقول: «**قد اجتهدتُ في هذه الكتب** ولا يخلو من أن يوجد فيها الخطأ، فإنّ الله تعالى قال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النِّساء: ٨٢].

فكلّما وجد لي قول وصحّ عن النّبيّ حديث يخالفه قولي، فقولي ما في الحديث الصحيح، وأنا راجع عمّا قلتُه».

وهذا القول في نهاية الحُسْن، مِثلُ الشّافعي مَن قاله)[٢].

---

(١) (٢/٤٧٨، ٤٧٩). عزاه السيوطي إلى عبد بن حميد، وابن المنذر.

(٢) (٢/٨٧، ٨٨). وفيه أنَّ أولى الاجتهادِ تتبُّعُ النصِّ، والحذرُ من الخطأ في مخالفته؛ فإن حقيقةَ الخطأ الذي يخاف منه المتكلِّمُ مخالفة نصٍّ محكمٍ ثابتٍ.

الحق والباطل

مقالة خلق القرآن

(حكاية ابن مُطَيْرْ البُوراني التي جمع فيها أربعةً من أئمّة الكوفيِّين

أخبرنا محمد بن أحمد بن عبد الله التّميمي، قال: أخبرنا إبراهيم بن أحمد الكوفي، قال: حدّثنا محمّد بن عبد الله الحضرمي، قال: حدّثنا عليّ بن الحسن بن حرب - جار حفص ابن غياث - قال: سمعتُ عمر بن حفص وحدّثني قال: أتاني ابن مُطَيْرِ البُوراني قال: «كنتُ أنا وأبو إسحاق الخُلْدِي فأتينا أبا بكر بن عيّاش، فقال: ما تقول فيمن قال: القرآن مخلوق؟

قال: كافر.

فأتينا عبد الله بن إدريس فقال: يا أبا محمّد، ما تقول فيمن زعم أنّ القرآن مخلوق؟

قال: كافر.

فأتينا وكيعًا فقال له: يا أبا سفيان، ما تقول فيمن زعم أنّ القرآن مخلوق؟

فجمع إليه ثيابه وتراجع إلى ورائه، ثمّ قال: ما أراكم إلّا شياطين، من زعم أنّ القرآن مخلوق فهو كافر.

قال: فجئنا إلى أبيك حفص بن غياث، فقال له: يا أبا عمر، ما تقول فيمن زعم أنّ القرآن مخلوق؟

فقال: ويحكم أَيشٍ أنتم؟ أو كلام نحو ذا.

فقلتُ له: يا أبا عمر، إنّ هذا رجل قد سمع فأنكر شأننا.

ثمّ قال: من زعم أنّ القرآن مخلوق فهو كافر»)[1].

---

(١) (٢/٣١٢، ٣١٣).

نكس بعد رفع!

(إنكار العلماء على من أجاب إلى خَلْقِ القرآن وإن لم يعتقد ذلك وقد كان ذلك من جماعة

أخبرنا عبد الله بن الحسن اليحصبي المغربي، قال: أخبرنا عمر بن محمّد بن إبراهيم الحلبي، قال: حدّثنا عبد الرّحمن بن عبيد الله بن أحمد الحلبي - ويعرف بابن أخي الإمام - قال: حدّثنا عبد الله بن أحمد بن شبيب، قال: حدّثنا عبّاس بن عبد العظيم قال: «أصبح سفيان بن عيينة ذات يوم مغمومًا لا يتكلّم.

فقلنا له: ما لك هكذا؟

قال: **رأيتُ رؤيا كأنّ جماعةً من أصحابنا قد رُفِعُوا ثمّ نُكِسُوا.**

فقال له عليّ بن المديني: أضغاث.

قال: فالتفتَ عنه، ثمّ قال: إنّه والله نُكِسَ فيمن نُكِسَ.

قال أبو محمّد - يعني ابنَ أخي الإمام -: وكان هذا قبل المحنة، فخرّج لهم عليّ بن المديني في ذلك أحاديث، وأمّا أبو صر التّمّار فقال: كفرنا وخِبْنَا»)[1].

يسرون بدعتهم

(ولقد حكى لي محمّد بن حمزة الرّحبي الدّاوودي: «أنّه كان يَدْرُسُ وهو شابّ على محمّد بن الطَّيّب الباقِلاني شيئًا من أصول الفقه، فسمعه وقد دَرَّسَ مسألة القرآن، فاستعظم ما سمع فأنكره.

---

(١) (٣٤٧/٢).

فذكر لي أنّ نَعِيَّ بعض أهله جاء من البصرة، فجاءه الشّيوخ مُعَزِّينَ له، وذكر منهم أبا محمّدٍ البَاقِي، وأبا حامدٍ الإسْفَرايِيني، وأبا عبد الله الجُرْجاني، **وهؤلاء كانوا شيوخَ الفقهاءِ إذ ذاك.**

قال: فسألتُ بحَضْرَتهم أبا بكر عن المسألة لأسمع ما يَجْرِي من هؤلاء الشّيوخ عند سماعهم منه ما سمعتُه أنا، فانتهرني وصاح.

وقال: ممّن سمعتَ هذا، وأَيشِ هذه المسألة، ومن درّسك إيّاها؟

فاكتفيتُ بإخفائه عنهم ما قد ذكره في غيبتهم».

وكان هذا الرّحبي قد ردّ عليهم.

وشبيه بما حكى هذا الشّيخُ لي ما كان من اجتماع الشّيخ أبي حامدٍ والشّيخ ابن حامدٍ الحنبلي وغيرِهما في دار الخلافة مع أبي بكر ابن الباقِلاني، وما جرى من خطاب ابن حامدٍ إيّاه، وإنكارِ أبي بكر ما نسبه إليه، وتظاهرِه بموافقة أحمد بن حنبل، ومن قال بقوله في القرآن، **وكتبُه تنطق بخلاف ما قاله**)[١].

نفي المقالة

(ولقد سمعتُ أبا بكر محمّد بن الحسن بن فُورَكَ الأصبهاني الأشعري يقول: «تأمّلتُ كتاب «العالِم والمتعلِّم» الذي رواه البلخيّون عن أبي حنيفة، فوجدتُه بخلاف ما ينسب إليه من البدع، وقد شرحتُه في أجزاء كثيرة»)[٢].

---

(١) (٤٧٣/٢ - ٤٧٥).

(٢) (٢١٦/٢).

علم الرواية

توبة الواقف

(أخبرنا أحمد بن إبراهيم المكِّي، قال: حدّثنا عبد الرّحمن بن عبد الله بن المقرئ، أنّ محمّد بن عبد الملك الدَّقِيقي قال: «قد قبلنا توبة عليٍّ بن عبد العزيز، فأمّا أن يروى عنه الحديث فلا. وكان عليٌّ قد وقف في القرآن ثمّ رجع»)[١].

الوحدان

أخرج حديث مالك، عن مَخْرَمَة بن سليمان، كُرَيْب مولى ابن عبّاس، أنّ ابن عبّاس في قيام النبي ﷺ. من طريق يونس، عن ابن وهب. وجاء بعده:

(قال يونس بن عبد الأعلى: «لم يظهر لمالك عن هذا الشّيخ إلّا هذا الحديث».

أخرجه البخاري وأبو داود عن القعنبي عن مالك.

وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك)[٢].

السير

هجرة الحبشة

(أخبرنا أبو الحسن أحمد بن إبراهيم بن أحمد المكّي، قال: أخبرنا محمد بن الربيع الجيزي، قال: حدّثنا محمّد بن عُزَيْز، قال: حدّثني سلامة بن رَوْحِ، عن عُقَيْل، قال: حدّثني ابن شهاب، قال: أخبرني سعيد بن المسيِّب وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وعروة بن الزّبير:

---

(١) (٣٤٩/٢). لعله علي بن عبد العزيز بن المرزبان البغوي.

(٢) (٣٢٩/٤، ٣٣٠).

«أنّ الهجرةَ الأولى هجرةُ المسلمين إلى أرض الحبشة، إنَّه هاجر في تلك الهجرة: جعفر بن أبي طالب بامرأته أسماء بنت عُمَيْس الخثعميّة، وعثمان بن عفان بامرأته رقيّة بنت رسول الله ﷺ، وأبو سلمة بن عبد الأسد بامرأته أمِّ سلمة بنت أبي أميّة، وخالد بن سعيد بن العاص بامرأته بنت خَلَفٍ، وهاجر فيها رجال من قريش ذوو عددٍ ليس معهم نساؤهم، فلمّا أُري رسولُ الله ﷺ دارَ هجرته قال: «**رأيتُ دارَ هجرتكم، رأيتُ سَبخَةً ذاتَ نخلٍ بين لابَّتَيْن**». وهي المدينة. فهاجر إليها من كان مع النّبيّ لي مكّة ورجالٌ من أرض الحبشة حين سمعوا بذلك، فهاجروا إلى المدينة فيهم عثمان بن عفّان برقيّة بنت رسول الله ﷺ، وأبو سلمة بن عبد الأسد بامرأته أمِّ سلمة بنت أبي أميّة، وجلس بأرض الحبشة: جعفر بن أبي طالب، وخالد بن سعيد، وحاطب بن الحارث، ومعمر بن عبد الله العدوي، وعبد الله بن شهاب، ورجالٌ ذوو عدد من المهاجرين من قريش، الذين هاجروا إلى أرض الحبشة، حالتْ بينهم وبين رسول الله ﷺ الحرب، فلمّا كانت وَقعَة بدر فقتل الله عَزَّوَجَلَّ فيها صناديد الكفّار. قال كفّار قريش: إنّ ثأركم بأرض الحبشة؛ فاهْدُوا إلى النّجاشيِّ، وابعثوا إليه رجلين من ذوي رأيكم لعلّه يدفع إليكم من عنده من قريش، فتقتلوه بمن قتل منكم ببدر، فبعث كفّار قريش عمرو بن العاص السَّهْمي وعيّاش بن أبي ربيعة، وأَهْدَوْا للنّجاشيِّ ولعظماء الحبشة هدايا، فلمّا قدما على النّجاشيّ قبل هداياهم، وأجلس عمرو بن العاص معه على سريره، فكلّم عمروٌ النّجاشيَّ فقال: إنّ بأرضكم رجالًا ليسوا على ديننا ولا على دينك فادْفَعْهُمْ إلينا.

فقالت عظماء الحبشة للنّجاشيِّ: صدق فادْفَعْهُمْ إليهم.

فقال النّجاشي: إنِّي والله لا أَدْفَعُهُمْ إليهم حتّى أكلِّمهم فأنظر على أيِّ شيء هم، فأرسل إليهم النّجاشيُّ، وجلس معه عمرو على سريره، فقال لهم النّجاشيّ: ما دينكم أنصارى أنتم؟ قالوا: لا. قال: فما دينكم؟ قالوا: ديننا الإسلام. قال: وما الإسلام؟ قالوا: نعبد الله ولا نشرك به شيئًا. قال: ومن جاءكم بهذا؟ قالوا: جاء به رجل من أنفسنا قد عرفنا وجهه ونسبه، أنزل الله عليه كتابه، فَعَرَّفَنا كلام الله فصدّقناه به. قال لهم النّجاشيّ: فماذا يأمركم به؟ قالوا: يأمرنا أن نعبد الله ولا نشرك به شيئًا، ويأمرنا أن نترك ما كان يعبد آباؤنا، ويأمرنا

بالصّلاة والصِّدق والوفاء وأداء الأمانة والعفاف. قال النّجاشيّ: والله ما خرج هذا إلّا من المشكاة التي خرج منها أمر موسى.

قال: قال عمرو بن العاص - حين سمع ذلك من قول النّجاشيِّ -: إنّ هؤلاء يزعمون أنّ ابن مريم إلهك الذي تعبد عَبْدٌ. قال النّجاشيُّ لجعفر ومَن معه من المهاجرين: ماذا تقولون في ابن مريم؟ قالوا: نقول هو عبد الله ورسوله، وكلمتُه ألقاها إلى مريم، وابنُ العَذْراء البَتُول. فخفض النّجاشيُّ يدَه إلى الأرض، فأخذ عُودًا فقال: والله ما زاد ابنُ مريم على هذا قَدْرَ هذا العُود.

قالت عظماءُ الحبشة: والله لئن سمعتْ بهذا عظماءُ الحبشة لَيَخْلَعُنَّكَ. قال النّجاشيُّ: فو الله لا أقول في ابن مريم غير هذا القول أبدًا، إنّ الله عَزَّوَجَلَّ لم يُطِعْ فِيَّ النّاسَ فأنا أطيع النّاسَ في الله؟ معاذ الله حين ردَّ إليَّ مُلْكِي، أَرْجِعُوا إلى هذا هديّتَه - يريد عمرو بن العاص - فو الله لو رَشَوْني فيهم دَبْرَ ذهبٍ ما قَبِلْتُه.

ثمّ قال: مَن نظر إلى هؤلاء الرَّهْط نظرةً تؤذيهم فقد غَرِمَ!

فخرج عمرو بنُ العاص وابنُ أبي ربيعة.

وسمع رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بمبعث قريشٍ عمرو بنَ العاص وابنَ أبي ربيعة إلى النّجاشيِّ، فبعث رسول الله الضَّمْريَّ، وكتب معه إلى النجاشيِّ، فقدم على النجاشيِّ، فقرأ كتاب رسول الله إليه، ثمّ دعا جعفر بنَ أبي طالب والمهاجرين معه، وأرسل النجاشيُّ إلى الرُّهبان والقِسِّيسين فَجَمَعَهُمْ، ثم أمر جعفر بنَ أبي طالب يقرأ عليهم القرآن، فقرأ عليهم جعفر سورة مريم ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، فآمنوا بالقرآن، وفاضتْ أعينُهم من الدَّمْع، فهم الذين أنزل الله فيهم: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْۖ وَلَتَجِدَنَّ أَقۡرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنۡهُمۡ قِسِّيسِينَ وَرُهۡبَانًا وَأَنَّهُمۡ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ ۝٨٢ وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى

ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلۡحَقِّۖ يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكۡتُبۡنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨٣﴾ [المائدة: ٨٢ - ٨٣])[(١)].

خطبة عائشة يوم الجمل

(أخبرنا أحمد بن إبراهيم بن أحمد، قال: أخبرنا محمّد بن الرّبيع الجيزي، قال: أخبرنا محمّد بن عُزَيْزٍ، قال: حدثنا سَلامة يعني ابنَ رَوحٍ، عن عُقَيْلٍ هو ابنُ خالد، عن الزُّهْري قال:

«خطبتْ عائشة يوم الجَمَل، فما رأوا خطيبا قطّ - فيما ذكر - أَبْلَغَ منها، قالت: أيّها النّاس، إنّكم نَقَمْتُمْ على عثمان خصالًا منها: تأميرُه سعيد بنَ العاص، والحِمَى، وضَرْبُه بالسَّوْط، والكلامُ باللِّسان. فلمّا أنكرتم ذلك عليه رجع إلى ما أحببتم، فلمّا مُصْتُمُوه كما يُمَاصُ الثّوبُ والدَّرَنُ بالصّابون غَدَرْتُمْ به، أو مَن غدر به منكم، فارتكبوا منه ما ارتكبوا لم يحفظوا حُرمَةَ صحبة نبيِّهم، ولا صِهْرَ نبيِّهم ولا خلافتَه عليهم، ولا الشَّهْرَ الحرام، ولا البلد الحرام الذي اختاره الله لرسوله، ولا حُرْمَةَ منزله أن دُخِلَ على نسائه بغير إذنه، ولا حُرْمَةَ القرآن في حِجْرِه.

والله إن كان عثمانُ لأحصنكم فَرْجًا، وأوصلَكم للرّحم، وأتقاكم للرّبّ، وأستغفر الله لي ولكم»)[(٢)].

---

(١) (١/١٦٤، ١٦٨). هذا مخرجٌ نادرٌ؛ سلامة بن روح لم يسمع من عمِّه عُقيل، وحديثه عن كتب عمِّه، والكتب التي تروى عن عقيل صحاحٌ. انظر: «الجرح والتعديل» (٤/٣٠١).

ورواه معمر، عن الزهري، عن عروة، ولفظه مختصر. أخرجه عبد الرزاق عنه (١٠٥٨٩). ورواه يونس، عن ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وسعيد بن المسيب وعروة. أخرجه الطحاوي في «أحكام القرآن» (٤١٠) بأوله، وابن عبد البر في «الدرر في اختصار المغازي والسير» (ص١٣١). وجاء بسياق آخر من حديث ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة بن الزبير. ذكره الطبراني في «دلائل النبوة». انظر: «دلائل النبوة» لقوام السنة (٩٨). وذكر موسى بن عقبة القصة في «كتاب المغازي». انظر: «دلائل النبوة» للبيهقي (٢/٢٨٥).

(٢) (١/٤٧٩، ٤٨٠).

قول السجزي

العلم

العلم الذي هجر

(ثمّ الذين روي عنهم نَفْيُ الخَلْقِ والحَدَث عن القرآن خَلْقٌ كثيرٌ لم نتتبّع في الحال ما عندنا عنهم لأسباب:

... والثّالث: خوفنا أن نُمِلَّ النّاظر فيه، فإنّ الرّغبة في العلم قد قلّتْ، وعلم الحديث خاصّةً فصار كالمَهْجُور، وأزهد النّاس فيه طلبته في هذا الزّمان؛ **فإنّ همّتهم الاستكثار، وطلب العلوّ، وأمّا ضبط الحجج، وفهم المعاني، وتبيّن ما لأجله يراد جمع الآثار مِنْ فقهِ فيها، واعتقادٍ بها**، فقد عزّ أهله، بل عزّ مَنْ يريده أو يقبله، **وأعزّ منهم مَنْ عرف شيئًا من ذلك وسمح به لغيره.**

وا أسَفَا على ما يمرّ من العمر ولا أظفر فيه بمُستَضْلِع بمعرفتِه، بالغٍ لما عنده فأبالغ في خدمتِه، وأتبرّك مشاهدته، وأستفيد من غرر حكمتِه، والله المستعان)[١].

منزلة قول مالك

(قول مالك بن أنس أبي عبد الله إمام دار الهجرة **المقبول عند الكافّة**)[٢].

---

(١) (٢/٣٢٢، ٣٢٣).

(٢) (٢/٢٨٠).

الحق والباطل

حيرة البدعة وتناقضُ الباطل

(هذه الفرق الضّالّة تَرُوغُ وتحيد وتضطرب، فلا هي معترفة بما اعترف به أهل الحقِّ، **ولا هي مُصَمِّمَةٌ على ما تشير إليه من الخلاف**)[١].

رَهبة المبتدعة من السنة

(فهذا مالك بن أنس قد روى الحديثَ [«**لا يمس القرآن إلا طاهر**»] وقال به، وبيّن أنّ الذي في المصحف قرآنٌ، وأنّ حَمْلَه على الوسادة مكروه، بخلاف ما ينطق به سفهاء خصومنا: أنّ القرآن لو كتب بحِبْرٍ نجسٍ، ولو رُمِيَ المصحف في نجسٍ؛ في أَشْباهٍ لهذا لو قُطِعَتْ أَلَسنتُهم بذِكْرها لم يكن قَطْعُها منكرًا.

ولَعَمْرِي إنِّي قد شاهدتُ كثيرا من شيوخ المخالفين من الأشعريّة والكلابيّة بخراسان والعراق، ولم يكن يَجْسُرُ أحد يَذكُر عندهم شيئًا من هذا الجنس، فضلًا عن أن يجري ذلك منهم)[٢].

ثم ذكر قصة الرّحبي مع الباقلاني، وقد رويت في الباب الأول.

رجوع طائفة من المتكلِّمين

(**قد رجع من المتكلِّمين غيرُ واحدٍ** عمّا كان عليه، وردّ على من كان بالأمس موافقًا له **كأبي هاشم ابن الجُبّائي والأشعري وغيرهما**، وقد كان كلُّ واحدٍ منهما معتقدًا أنّ الحقَّ ما هو عليه، ثمّ زعم أنّ الحقَّ كان في غيره، فكما جاز رجوعُه عن قولٍ إلى غيره لم يَمتنع ورودُ شيءٍ عليه يقتضي تركَ قوله الثّاني والمصيرَ إلى قولٍ ثالثٍ، وما كان بهذه المثابة لم يجب أن

---

(١) (٢/٣٩٣).

(٢) (٢/٤٧٣، ٤٧٤).

يُجعلَ أصلًا يُرْجَعُ إليه، والكتابُ والأثرُ فغيرُ جائزٍ ورودُ شيءٍ عليهما يقتضي بطلانَهما، بل التّكليفُ بهما مُتَوَجِّه إلى آخر الزّمان؛ فبان أنّ الرّجوعَ إليهما وتركَ ما سواهما هو الواجب وبالله التّوفيق)(١).

علم المتكلِّمين

(**والذي يدور عليه المتكلِّمون أَجمَعُ تركُ الاعتماد على الآثار**، ونسبةُ أهلها إلى الحَشو والطَّغام، محتجّين بأنّ أخبار الآحاد عند العلماء لا توجب علما، وأنّها توجب عند الأكثر عملا فحَسْبُ، ويقولون: إنّ المنتسبين إلى الحديث يعتقدون ما فيه وإن كان غير موجبٍ علمًا)(٢).

معنى ذم الكلام وقاعدة في الاحتجاج

(**فصل**

وينبغي أن يُعلَمَ أنّ شيوخنا لـمّا ذَمُّوا الكلامَ وأهلَه، وأَمَرُوا بهجرانِهم وتركِ مجالستهم، ومنعوا من الإصغاء إليهم، لم يريدوا بذلك الكلامَ في علم القرآن والحديث والعربيّة والنّحو والفقه، والرّدَّ على الزّائغين بالكتاب والسّنّة، وما بالمسلمين إليه حاجة، وهم مأمورون بطلبه وبثَّه، ومنه ما هو فَرضٌ على الأعيان، ومنه ما هو مِن فروض الكفايات، ولا أرادوا أيضًا بالذّمِّ الكلامَ المباحَ للنّاس في حوائجهم ومعاملاتهم ومعاشراتهم وما لا بدّ لهم منه، **وإنّما عَنَوا بما ذمُّوه نوعًا مخصوصًا من الكلام** وهو الذي أحدثه الفلاسفةُ والملحدون، وتبعهم في بعضه فريقٌ من الدّاخلين في هذه الملّة مِن **ردِّ الأمور إلى مجرّد العَقْل وتركِ ما ورد في السَّمع** إلّا ما وافق منه العقلَ عندهم، وذِكرِ العَرَض والجَوهَر وما جانس ذلك ممّا وُسِمَ بالكلام، وعُرِفَ هذا الاسم بين النّاس، وسُمِّي أصحابُه المتكلِّمين، وبَانَ مفارقتُهم لأهل الأثر ومخالفتُهم

---

(١) (٢/٢٣، ٢٤).

(٢) (٢/٤٦).

إيّاهم في مذهب السّلف ومعاداتُهم للسُّنن، والمتكلِّمون أجمعُ على ذلك وإن اختلفتْ طرائقُهم، وافترقتْ مذاهبُهم، وتفاوتتْ معاداتُهم للقائلين بالسَّمع.

فإذا رَدَدْنا عليهم ما قالوه ممّا خالفونا فيه، وبيّنّا فسادَه بالحجج السّمعيّة لم نكن داخلين فيما دخلوا فيه، ولا نستحقّ به الذّمَّ كما استحقُّوه، وإذا أشرنا في وقتٍ إلى أنّ العَقْلَ لا يقتضي ما قالوه وعَكَسنا عليهم ما أَلزَمُونا به لم نَأتِ مِن ذلك ما أنكرناه، بل كان مَثَلُنا معهم في ذلك مثل مَن ناظَرَنا اليوم في الفروع ممّن يقول بالظّاهر ويَدفَعُ القياسَ، فهم إذا قالوا: إنّ القياسَ ليس بحجَّةٍ في الأصل وادَّعَوا أنّ ما قلناه أيضًا غَيرُ مُطَّرِدٍ في القياس أن لو كان حجّةً لم يصيروا بذلك قائلين معنا بالقياس، وإنّما قَصَدُوا كَسْرَ قولنا لا غَيرُ، ونحن نبيّن خطأهم في منعهم من القياس بما حصل من اتفاق السّلف على استعماله، وبما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنَه رضيه عند عدم النصِّ في النّازلة، وذكر أنّ الله سبحانه يرضاه، وبما ورد في القرآن من الأمر بالاعتبار وجواز ضرب الأمثال.

كذلك نحن إذا مَنَعنا من النّظر في الكلام الذي وصفناه، وذَمَمْنا أهلَه كما فعله السلف الصالح، **ثمّ كشفنا لهم عن فساد ما قالوه من طريق العقل في وقت لم نكن قائلين بمجرّد العقل مِثلَهُم، ولا لاحقين بهم في الذّمِّ الذي اسْتَوْجَبُوه**، وقد بيَّنّا قبل هذا الفصل أنّا لا ننكر فَضلَ العقل والتَّوصُّلَ به إلى معرفة الآيات، وإنّما ننكر تركَ الظّواهر وتحكيمَ العقل عليها فقط.

وهكذا إذا نَهَينا عن الجدال والخوض في الكلام لم نُرِد بذلك المنع من المناظرة في الفروع، ومن مذاكرة العلوم، كيف وقد ثبت استعمال الصّحابة ذلك، وورد الأثر به ونَدَبَنا إليه، وقد تَظهَرُ به الفوائدُ وينكشف به للعالِم ما كان قد تغطّى عنه، ولم يَقتَض ذلك معاداةً للحقِّ وأهله، بل مقتضاه المصير إلى الأشبه والأظهر وإن كان غيرُه سائغًا.

ولكنّا نفرِّق بين الجدال والنّظر فنذمّ الجدال ونمدح النّظر، وذاك أنّ الجدل هو **فَتْلُ المرء خَصْمَه عمّا هو عليه بوجه من الحيلة**، والذي يُظْهِرُ فيه - من الغرض - الغلبةَ بأيِّ معنى

حَصَلَتْ؛ فمرّةً بإقامة برهان، وتارةً بتوهين قول الخَصْم بما لا يقول به المُوَهِّنُ، والمجادل يَفْرَحُ بانقطاع خَصْمِه، وربّما انقطع الخَصْمُ والحقُّ معه لتقصيره في صَنْعَة الجدل)[١].

علم الرواية

نسخ علي بن أبي طلحة

(وروي عن ابن عبّاس من **وجه صالح** في تفسيره أنّه غير مخلوق)[٢].

شرط السنن

قال عقب خبر أخرجه: (حديث محفوظ كوفي الطريق، احتج به العلماء، وأورده أبو داود في كتاب «السنن»، وهو إمام، **وكتابه صحيح**)[٣].

الضعيف المقبول الموافق للصحيح

(وهذان الحديثان في إسنادهما ضَعْفٌ، والمتنان موافقان للسّنن الثّابتة، وقد مضى قبلهما ما في معناهما، **وإنّما أردنا بإيرادها الإعلامَ بأنّ ما في متونها مقبول عند كافّة أهل الأثر**، لم ينكرها ولا شيئًا منها إمام منهم، وأنّها كانت تُرْوَى بحضرة الجمِّ الغفير لا يدفعونها، واعتمادُنا في الاحتجاج على ما نبيِّن صحّتَه، وذِكْرُنا ما عداه للمعنى الذي قلناه، **واقتداء بكثير من أهل العلم في إيراد ما قد تكلّم في إسناده مع ما لا يشكّ في ثبوته**، على أنّا لا نُخْلي ذلك من إعلامٍ ببعض ما قيل فيه، وبالله التّوفيق)[٤].

(١) (٢/٨٢ - ٨٥). أصَّلَ قاعدة قلب الدليل. وهذا الفصلُ غايةٌ في النفاسة، وتمنيتُ لو سردتَّه بتمامه!

(٢) (٢/١٣٨).

(٣) (٢/١٦٣). وصفَه بالإمام في هذا السياق؛ ليُذِّكرَ القارئ بأنه أخرج في سننه؛ وهو إمامٌ عارفٌ بما يُحتجُّ به.

(٤) (٢/٢٤٠).

التساهل والتشديد

(وهذا يقال: إنّ موسى تفرّد به عن وكيع بهذا الإسناد، وقد رواه زيد بن الحُباب عن عبد الملك بن هارون بن عنترة، عن أبيه، عن أبي بكر صنه، وليس ذلك بثابتٍ ولا هذا، ولكن في الأدعية يُتساهل)[1].

حد المتواتر

(وقد شرح القاضي أبو العبّاس ابن سُرَيج في هذا الباب شرحًا حسنًا وذاك أنّه قال:

«المتواتر ما لا يُحْصَرُ بعدد معلوم وإن لم يكن بُدَّ مِنْ عدد يعلمه الله ولا نعلمه نحن، وذاك كعلمنا أنّ الخبز يُشْبِعُ في العادة، وأنّ الماء يُروي، ثمّ لا نعلم كم لقمةً من الخبز تُشْبِعُ، ولا كم جُرعَةً من الماء تروي، والنّاس في ذلك مختلفون والأوقات عليهم في ذلك مختلفة أيضًا، ولا يخرج الخبز من أن يكون مُشْبِعًا، ولا الماءُ عن أن يكون مُرْوِيًا، بجهالتنا قَدْرَ المُشْبع والمُرْوي منهما».

وقال أيضًا: «هو بمثابة انتقال أهل سوق العطر في يوم واحد إلى بيع البَزّ وترك بيع العطر، فإنّه ممّا يستحيل أن تجتمع همم أهل سوق على الانتقال إلى غير سوقهم وصَنْعَتِهم في وقِت واحد، وكذلك يستحيل أن يجتمع أهل مسجد على أن يصلّوا بأجمعهم صلاةً وهم عراة من غير عذر؛ لامتناع أمثال هذا في العُرْف، ولا يَلزَمُنا حَصرُ أهل السّوق أو المسجد بعدد معلوم»)[2].

(١) (٢/٢٤٠).

(٢) (٢/٥١، ٥٢).